المنتدى التونسي
للحقوق الاقتصادية والاجتماعية

كراسات المنتدى عدد 9

العنف الجندري ضد النساء

إشراف وتحرير
أم الزين بن شيخة

نوفمبر 2023

06

العنف الجندري ضد النساء في الفضاء الرقمي

نائلة الزغلامي

باحثة وناشطة نسوية

يتناول هذا المقال ظاهرة العنف الجندري ضد النساء في الفضاء الرقمي انطلاقا من دراسة ميدانية بإقليم تونس الكبرى اعتمادا علة مقاربة كيفية في جمع المعطيات من تقارير الجمعيات والمنظمات وشهادات لضحايا العنف الرقمي إلى جانب مقابلات مع مستخدمات لشبكات التواصل الاجتماعي من التلميذات والطالبات، تم تحليلها بالرجوع إلى بعض المفاهيم والدراسات السابقة التي كانت قد تناولت نفس الموضوع. أما التمشي المنهجي فقد انطلق من بعض التعريفات المفهومية للعنف في بعديْه الجندري والرقمي بحثا عن التقاطعات الميدانية المفترضة بين المجالين ثم تحليل المعطيات الإحصائية الخاصة باستخدام شبكات التواصل الاجتماعي لتتبع تحديات الحضور النسائي على الشبكة العنكبوتية مرورا بتحليل المعطيات الميدانية المجمعة بهدف رصد أنواع العنف الرقمي المسلط على النساء وأشكاله التي تلاحقهنّ داخل هذا الفضاء وانتهاء بمخلفاته على الضحايا بكلفتها النفسية والاجتماعية وبمحدداتها التقنية والسوسيولوجية وذلك مقارنة بالسياسات العمومية المتبعة في هذا المجال. وقد توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج تمثلت أهمها في أن العنف الرقمي لا يقل انتشارا وخطورة عن بقية أنواع العنف الجندري المسلط على النساء في الأفضية الفيزيائية المباشرة كما يعرف تحويلا لأهم أشكاله إلى الشبكة العنكبوتية مع رصد أهم خصوصياته التي خلفت آثارا متعددة الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية، قد تستمر لدى بعض الضحايا لفترات أطول من آثار العنف المباشر. وهي بذلك تساهم في إعادة إنتاج آليات الهيمنة الذكورية والوصاية الأبوية من خلال تشكيل الهويات الجندرية حسب النمطيات السائدة في توزيع الأدوار والتراتبيات بين النساء والرجال تبعا للوظائف التنشيئية للثقافة الاتصالية لدى الفئات الشبابية المعنية أكثر من غيرها بمخلفات العنف الرقمي على المدى القريب والبعيد.

الكلمات المفاتيح: العنف الرقمي - العنف الجندري - الهيمنة الذكورية - التمييز.

مقدمة

على الرغم من التقدم الحاصل في مسار المساواة بين الرجال والنساء الذي عرفه المجتمع التونسي مقارنة بسياقات مشابهة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا سواء تعلق الأمر بالتشريعات أو بالمشاركة في الحياة العامة المهنية والمدنية والسياسية، إلا أن عديد التحدّيات لا تزال تواجه حقوق النساء وتعيق طموحهنّ للتحرر والمساواة لعل أهمها تنامي ظواهر العنف الجندري الذي لم يعد يقتصر على الأفضية المباشرة التي تعرف انتشارا كميا وكيفيا غير مسبوق بل تعدّاه إلى الفضاء الرقمي[1] أين يمكن لهذا النوع من العنف أن يعبر عن مكامن التمييز بأكثر عفوية تبعا لتحرره من المواجهة المباشرة مع الضحايا وتمتعه بالإفلات من العقاب. وإذ يظهر العنف عادة حينما يعجز الأفراد عن التفاوض والحوار بشأن خلافاتهم الفكرية والسياسية ومصالحهم المادية والرمزية بالوسائل المدنية السلمية، يلجئون إلى فرض المصالح والتراتبيات الاجتماعية والأولويات الثقافية وحمايتها بالقوة والإكراه خاصة حين يتسلل إلى أحد أهم الأفضية التواصلية التفاعلية معيدا إنتاج نفس الأشكال والمضامين العنيفة ونفس المعتدين والضحايا فيصبح كل المستقبل مهددا في نوعية المواطن المستقبلي وتزداد الصعوبات أمام بناء مشروع مجتمعي مساواتي في حده الأدنى بين النساء والرجال وغيرها من الهويات الجنسية للأجيال القادمة حرمت منه الأجيال الحالية.

لم يكن العنف المسلط على النساء في الفضاء الرقمي موضوع دراسات ميدانية إلا منذ مدة قصيرة وكان يجب انتظار العشرية الأخيرة حتى تنضج بعض الفرضيات المرتبطة بخصوصية العنف الرقمي بشكل عام لا كمجرد امتداد للتصنيفات المعروفة مثل العنف الحضري أو العنف العائلي أو العنف المدرسي، بل كشكل يحمل من

[1] الأمم المتحدة، مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، **دراسة شاملة عن الجريمة السبرانية**، فيفري 2013.

الخصوصيات ما يؤهله ليكون ظاهرة قائمة بذاتها[2]. وما يزيد من الصعوبات المنهجية والنظرية لدراسة هذا الشكل الخصوصي من العنف كونه يتوسط حقلين معرفيين من الدراسات حول العنف حاملا بعض خصائصهما: العنف الجندري والعنف الاتصالي الرقمي. لذلك تم اعتماد مقاربة منهجية كيفية في هذه الدراسة استنادا لمدونة تم جمعها من المعطيات الميدانية المتوفرة في تقارير الجمعيات الحقوقية والنسوية التونسية وإلى مجموعة من الشهادات الموثقة لضحايا العنف الرقمي لدى بعض مراكز الإنصات والتوجيه لضحايا العنف من النساء ومن مجموع المقابلات التي تم إجراؤها مع الضحايا من التلميذات والطالبات في تونس الكبرى إلى جانب معاينة بعض صفحات الضحايا من تعليقات ورسائل عنيفة، مع الاستعانة ببعض المعطيات النظرية والميدانية لدراسات حديثة كانت قد تناولت هذه الظاهرة في السياق التونسي. أما التمشي المنهجي فقد انطلق من بعض التعريفات المفهومية للعنف في بعديْه الجندري والرقمي بحثا عن التقاطعات الميدانية المفترضة بين المجالين ثم تحليل المعطيات الإحصائية الخاصة باستخدام شبكات التواصل الاجتماعي لتتبع تحديات الحضور النسائي على الشبكة العنكبوتية مرورا بتحليل المعطيات الميدانية المجمعة بهدف تصنيف أنواع العنف الرقمي المسلط على النساء ورصد أشكاله التي تلاحقهنّ داخل هذا الفضاء، وانتهاء بمخلفاته على الضحايا بكلفتها النفسية والاجتماعية وبمحدداتها التقنية والسوسيولوجية وذلك مقارنة بالسياسات العمومية المتبعة في هذا المجال.

[2] الأمم المتحدة، مجلس حقوق الإنسان، **تقرير المقررة الخاصة المعنية بالعنف ضد المرأة، أسبابه وعواقبه على العنف ضد النساء والفتيات على الإنترنت من منظور حقوق الإنسان**، (على الشيكة)
Htpps://www.ohchr.org/EN/HRBodies/HRC/Session38/…/A_HRC_3847_En.docx

أولا: في التقاطع بين العنف الجندري والعنف الرقمي

- **العنف الجندري**

يعرّف العنف الجندري المسلط على النساء منذ تسعينات القرن الماضي بأنه "كل فعل عنيف موجه ضد الجنس الأنثوي يمكن أن يؤدي إلى ضرر أو آلام جسمية أو جنسية أو نفسية بما فيها التهديد والإكراه والحرمان من الحرية الشخصية سواء تعلق الأمر بالحياة العامة أو بالحياة الخاصة"[3]، ليمثل وسيلة لمراقبة النساء مهما كانت وضعيتهن الاجتماعية والمهنية والعمرية وليجد جذوره في علاقات السلطة غير المتساوية بين المرأة والرجل والتي مازالت تمثل أحد عوائق تحقيق المساواة الفعلية بين الجنسين[4]. فالعنف بصورة عامة يتأسس على علاقة سلطة أو هيمنة تمارس عن طريق الإساءة الجسدية أو الذهنية أو الرمزية حين يتعلق الأمر يفرض إرادة شخص أو مجموعة على الآخرين والهيمنة عليهم بهدف الإذلال وتجنب أي مقاومة مفترضة ليتخذ أشكالا ومضامين خصوصية حين يتعلق الأمر بالعلاقة بين الجنسين حسب السياق الاجتماعي والثقافي، لكن أساس هذه العلاقة عادة ما تتشكل في تفاصيل التنشئة الاجتماعية الأولية منها داخل علاقات القرابة أو الثانوية[5] خارجها وحيث يكون العنف أحد تمفصلاتها الأساسية سواء كان أداة للتمييز النوعي بين الجنسين أو نتيجة له. ولذلك فإن المجال الخصوصي كما المجال العمومي كلاهما لا يحمي النساء من العنف بمختلف أشكاله حتى إذا كان الرأسمال المهني والرأسمال الثقافي ممثلة في المهن والشهادات العليا لا يحميان بدورهما المرأة من العنف، فإن التقدم في العمر والدراسة بدورهما لا يحميانها من نفس العنف داخل الأفضية المباشرة أو الأفضية الافتراضية خاصة حين ترغب بعض النساء أو الفتيات في

---

[3] *Déclaration sur l'élimination de la violence à l'égard des femmes,* O.N.U, 1993, Article 2, (En ligne) https://www.ohchr.org/fr/instruments-mechanisms/instruments/declaration-elimination-violence-against-women

[4] Pierre BOURDIEU, *La domination masculine*,Seuil, Paris, 1998.

[5] Pierre BOURDIEU, *Le sens pratique.* Minuit, Paris, 1980.

تأكيد ذواتهنّ واستقلاليتهنّ خارج إطار الوصاية الذكورية، فيتعرضن إلى الاتهام بحب الهيمنة والأنانية ويشعرن بالذنب ويُبرر تعنيفهن حتى من قبل بعض النساء أنفسهن.

يحمل المجتمع المستحدث ثقافة مزدوجة[6] تجاه العنف حين يجمع في تمثلاته قيم الرجولة والفحولة والبطولة ومعاييرها ذات المرجعيات التقليدية التي تدمجه ضمن مجموعة ثنائيات تراتبية[7] أهمها ثنائية النوع الاجتماعي رجل/امرأة وثنائية العمر كهل/طفل والثنائية السياسية حاكم/محكوم من ناحية، وبين تمثلات حديثة تحيل على حقوق الفرد وحرمته الجسدية والنفسية وقيم المساواة بين الجنسين والمواطنة والتربية الديمقراطية، وهي تمثلات تؤثث بنية مواقف متضاربة ومتصارعة ولكنها متعايشة داخل نفس آليات التنشئة المحمولة في القنوات العائلية والمدرسية والاتصالية. يعيش الطفل في المجتمع التونسي منظومة تنشيئية من المعلومات والقيم ومعايير السلوك ومن التجارب الفردية التي تمجد العديد من الأشكال والنماذج للممارسات عنيفة لكنها تدين بعضها الآخر دون أن يكون قادرا بحكم خصوصية النمائية على رسم الحدود الفاصلة بين السياقين كما يريدها مجتمع الكبار إذ عادة ما يرتبك في الجمع بين المرجعيتين التقليدية والحديثة فتتداخل دوافعه وتتضارب موانعه وتختلط لديه مواضيع العنف وضحاياه. لهذه الازدواجية المستحدثة في تمثل العنف تضاف ازدواجية حديثة أخرى محمولة في وسائل الإعلام والاتصال وأغلب القنوات التنشيئية تجمع بين "رفض عنف "الأشرار" وتمجيد عنف الأبطال"[8] من الرجال تؤثر بدورها على فقدان الحدود بين دوافع السلوك العنيف وأشكاله وضحاياه عند الأطفال والشباب والمراهقين.

---

[6] هشام شرابي، **النظام الأبوي وإشكالية تخلف المجتمع العربي**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2019.

[7] Berengère Marques-Pereira, "Le genre : outil d'analyse sociologique. Quels apports scientifiques et militants?" in ***CVFE Publications***, Décembre 2017, (En ligne) https://www.cvfe.be/images/blog/analyses-etudes/2017/ep2017-13-berengere_marques-pereira-_0.pdf

[8] Yves, TYROD, Stephan BOURCET, Les *adolescents violents, Clinique et prévention*, Paris, Denoël, 2000.

لكن التربية الفارقية على العنف تشتغل بشكل كامن داخل التربية المدرسية والعائلية إذ تخال نفسها بمنأى عن ثقافة العنف ولكنها تنمو في تلك الأشكال الحميمية والسّرية بما فيها الأشكال النوعيةمن العنف التي تمارس داخل الفضائين الخاص والعام، وتجري عمليات من التدريب العلائقي على تطبيع العنف في الأوساط الشبابية والافضية الرقمية بطرائق لاواعية في أغلب الحالات. فحين يعيش المراهق تجربة المرور إلى طور الكهولة دون مساعدة مؤسسية، يستنجد بمساعدات هامشية غير مراقبة ممثلة في جماعات مرجعية أو جماعات انتماء واقعية أو افتراضية من نفس العمر والوضعية الاجتماعية، ويتحول العنف إلى أداة في طقس العبور لتتفوق خلالها القوة الجسدية على قوة المنطق مثلما يتفوق العنف الجسدي على المنافسة والصراع في إثبات الهوية الفردية ونزع الاعتراف من داخل الثقافة الذكورية المهيمنة.

- **العنف الرقمي**

يحيل مفهوم العنف السيبرني أو العنف الرقمي أو الإلكتروني للإشارة إلى أفعال العنف الذي تتوسطه الأدوات الرقمية، سواء كانت شبكات التواصل الاجتماعي أو تطبيقات المشاركة بالصور أو بالتعليقات على الأنترنات مهما كانت المواقع المستخدمة، "لذلك نستخدم مصطلح الفضاء السيبراني لتعيين المجال الذي يحدث فيه هذا النوع من العنف والذي يستهدف الأفراد أو الجماعات أو المؤسسات بوسائل تكنولوجية"[9]. فالعنف الرقمي هو نوع من أنواع العنف يتم تنفيذه باستخدام وسائل التكنولوجيا الاتصالية الحديثة ووسائل التواصل الاجتماعي والهواتف الذكية والبريد الإلكتروني والرسائل النصية ووسائل أخرى للقيام فتستهدف إلحاق الضرر بالأفراد أو المجموعات بهدف الهيمنة والإقصاء.

[9] Isabelle HARE & Aurélie OLIVESI, "Analyser les cyber violences au prisme du genre", *Questions de communication* [Online], 40 | 2021, (Online since 01 June 2022), connexion on 24 August 2023. URL:http://journals.openedition.org/questionsdecommunication/27108

أما العنف الرقمي المبني على النوع الاجتماعي فيشمل كل الأفعال الضارة التي تستهدف النساء بسبب جنسهنّ حسب التمثلات الاجتماعية المشتركة لدى المعتدين حول النماذج النمطية لأدوارهن الدونية أو التمييزية[10] تبعا لما يكمن في الثقافة الذكورية من استضعاف لمكانتهن الاجتماعية وتوقعات لردود أفعالهن السلبية تجاه أفعال التعنيف، إذ يؤدي إلى إلحاق الأذى والإهانة والإذلال بالضحية ويخلف لديها آثارا نفسية مثل الخوف والإحباط والشعور بالذنب أو آلاما جسدية أو كذلك آثارا اجتماعية مثل فقدان الشعور بالأمن والاطمئنان فتجنح إلى الانسحاب وقبول الهيمنة الذكورية. كما أثبتت بعض الدراسات الميدانية في هذا المجال أن التهديد بالعنف الرقمي الجندري كثيرا ما تكون له نفس الآثار المترتبة عن السلوكات العنيفة المباشرة: "كل اعتداء أو التهديد بالاعتداء المادي أو المعنوي أو الجنسي أو الاقتصادي ضد المرأة ويكون أساسه التمييز بسبب الجنس وذلك باستعمال شبكة الاتصالات"[11] باعتباره عنفا يمارس في إطار من علاقات الهيمنة الذكورية واختلال التوازن لصالح الذكور حسب التمثلات المشتركة بين المعتدي والضحية لما يعتبر عنفا[12]. ومثله مثل عدة أشكال من العنف الأبوي الذي يمارس على الأطفال والنساء وأصحاب الميول الجنسية المختلفة، لا يعرّف العنف المبني على النوع الاجتماعي فقط بقصدية الجاني حين يكون بدوافع عقابية أو تأديبية أو حتى نرجسية لإثبات الفحولة، بل بآثاره المحسوسة التي تعيشها الضحايا وهو ما يصدق أيضا على العنف الرقمي حين يستهدف إقصاء النساء من المشاركة في الفضاء الافتراضي أو رفض التعبير عن ذواتهنّ وآرائهن بحرية مساوية لحرية الرجال، فينتج نفس الآثار النفسية والجسدية والاجتماعية التي ينتجها العنف المقصود لذاته. غير أنه لا يمكن الفصل بين

---

[10] فتحية السعيدي، **العنف الرقمي-الافتراضي المسلط على الناشطات في المجال العام**، تونس، منشورات جمعية أصوات نساء، ، أفريل، 2023.

[11] الصادقالحمامي،**العنف ضد النساء في الميديا الاجتماعية:الفايسبوك نموذجا**، منشوراتا لكريديف، تونس، 2020، ص. 40.

[12] CREDIF, *Les représentations sociales des violences faites aux femmes chez les hommes, jeunes et adultes*, Etude de terrain, Tunis, 2018.

العنف الواقعي المباشر والعنف الرقمي لا في مستوى الأسباب والدوافع ولا في مستوى الآثار والنتائج حيث أظهرت بعض الدراسات والتقارير أن عديد حالات العنف الرقمي تجاه النساء لا تقف عند حد الاعتداء على الشبكة بل أنها كثيرا ما تكون منطلقا لعنف مادي أو غير مادي مباشر وسببا في عنف لاحق في الحياة الواقعية[13]، كما أن هذا الأخير كثيرا ما ينتقل إلى الفضاء الرقمي لملاحقة ضحاياه على الشبكة العنكبوتية بالتشويه والتحريض والتبرير حين لا يكتفي المعتدون بنوع واحد أو يشكل واحد من العنف المسلط على النساء[14] تبعا لطبيعته الجندرية ذات الدوافع المتعددة والكامنة في علاقات الهيمنة الذكورية والرقابة الأبوية.

- **من العنف الجندري إلى العنف الرقمي**

لا شك أن العنف فقد الكثير من مشروعيته السياسية والاجتماعية والثقافية ولكن مظاهره مازالت متواصلة في القيم والسلوك، وعادة ما يتم رفض العنف من زوايا أخلاقية خوفا من آثاره ونتائجه وهو ما يتحول في أحيان كثيرة إلى خوف من العنف فيؤدي إلى نوع من عنف الخوف[15]، أكثر من القناعة برفضه المبدئي وإلى مواجهته بطرائق انفعالية غير مجدية. إذا كانت "الفوبيا هي نتاج للخوف من الآخر وردة فعل تجاه تهديد الذات"[16]، فإنها تزوّد صاحبها بوعاء لتثبيت مشاعر خوفه من الآخر وعدم الاعتراف بحقوقه مهما ضاقت أو اتسعت دائرة الأنا والآخر بمن فيها الآخر الجندريحين يصبح هذا الأخير موضوعا لعنف انعكاسي تجاه أي آخر قد يهدد دائرة الإطار النرجسي للمقبل الجندري. فقد كان إيريك فايل قد اعتبر أن العنف رفض الغيرية رغم أن منطق ظواهره لم تعد تتبع

---

[13] ألفة يوسف، سندس قربوج، **العنف الرقمي ضد النساء في تونس**، تونس، منشورات الكريديف، 2021، ص. 42.

[14] Suzie DUNN, "*Is it Actually Violence? Framing Technology- Facilitated Abuse as Violence*", (En ligne), https://www.emerald.com/insight/content/doi/10.1108/978-1-83982-848-520211002/full/pdf

[15] Daniel SIBONY, "Peur de la violence et violence de la peur", in Collectif, ***Enfance** de la violence, Violences de l'enfance*, Coordonné par Marie-Thérèse Colpin, Editions L'Harmattan, Paris, 2000.

[16] المرجع السابق.

نفس المنطق الذي كان يحكم العنف التقليدي بل أصبح يتغذى من مرجعيات حديثة ويستشري لما يتعطل منطق الحوار والنقاش بين المكونات الاجتماعية المتضادة[17]، وفي هذا المستوى يكون العنف ضد النساء ناتجا عن الخوف من غزو الآخر الأنثوي لنرجسية الذات الذكورية وتوقّع منافستها للامتيازات التاريخية بالمقارنة مع وضعية سابقة معيشة أو متمثلة، فيكون هذا العنف ردة فعل عن مسيرة التحرر النسوي والتمرد على الهيمنة الذكورية والوصاية الأبوية بما قد يهدد موازين القوى الاجتماعية لصالح المهيمنين. فالتطبيع مع مظاهر هذا العنف بمختلف أشكالها عادة ما تكون نتيجة لحجم تواترها حتى أصبحت تنوب عن العديد من وسائل التعبير الذكوري وتقدير الذات الأبوية، ليمثل ثقافة ذكورية فرعية مضادة للحقوق النسوية ويلقى تعاطفا وتواطؤا من عديد الرجال داخل مختلف الفئات الاجتماعية، إلى جانب ما يعرفه العنف الجندري من خوصصة باعتباره قضية خاصة لا دخل للسياسات العمومية فيها، ترجع إلى المسئولية المباشرة للضحية التي أساءت التصرف في علاقتها بالمعتدي أو بالغت في الظهور الشبكي أكثر من تحميل المسئولية إلى الجاني الذي يظل مجرد شريك من الدرجة الثانية.

تلعب وسائل التواصل الاجتماعي دورا كبيرا في نقل العنف الرقمي إلى العنف الواقعي من خلال التبادل والسريع للمعلومات وسهولة التفاعل بين الأفراد، إذ قد يستخدم بعض الأفراد وسائل التواصل الاجتماعي في التهديد بأفعال عنفية واقعية ضد النساء سواء كنّ من المستخدمات للشبكات الاجتماعية أو حتى غيرهنّ، وحيث يمكن للتهديد بالعنف الجسدي أو التحرش الجنسي عبر الأنترنات أن يتحوّل إلى عنف فعلي خارج العالم الرقمي، كما يمكن للتحريض على العنف على مواقع التواصل الاجتماعي أن يشجع على العنف الواقعي من خلال نشر محتويات عنصرية أو كراهية تدعو إلى العنف وإثارة الفتن ضد أفراد أو مجموعات معينة. لكن العلاقة بين العنف الرقمي والعنف الواقعي

[17] Francis Guibal, "Violence, discussion, dialogue. La responsabilité politique du philosophe selon É. Weil", in *Archives de Philosophie*, 2011/2 (Tome 74), pp. 305-317, (En ligne), https://doi.org/10.3917/aphi.742.0305

المباشر تبدو معقدة ومتعددة الجوانب ومع ذلك يجب التفطن إلى أن ضرورة التعامل مع العنف الرقمي بجدية واتخاذ التدابير اللازمة لمنعه ومعالجته لمنع آثاره تجاه الضحايا والفئات الأكثر استضعافا ثقافيا وهشاشة اجتماعية مثل ما هو الحال مع الأطفال والنساء وذوي الحاجات الخصوصية.

شبكات التواصل الاجتماعي في تونس: مساواة تخفي عنفا جندريا

- **تساوي فرص الإبحار بين الذكور والإناث**

وفقًا للبيانات الحديثة[18]، يعرف المجتمع التونسي تطورا مطردا في استخدام الأنترنات ليصل عدد مستخدمي الأنترنات التونسيين والتونسيّات إلى ما يزيد عن 8 ملايين شخص سنة 2022 أي ما يعادل نسبة نسبة 66.7% من مجموع السكان بزيادة مقدرة بأكثر من 10% مقارنة بسنة 2021، ومن المرجح أن يكون العدد الفعلي لمستخدمي الإنترنات أعلى بسبب صعوبات القياس الدقيق لاستخدام الأنترنات على الهواتف المحمولة بعد أن أصبح الولوج إلى الشبكة العنكبوتية في متناول أغلب الفئات الاجتماعية والشبابية بالخصوص[19] حتى أن الانزلاق إلى الإدمان الإلكتروني بات يهدد فئات واسعة من الشباب والمراهقين. وحسب أحدث المعطيات المتوفرة على موقع "تحليلات قوقل" (Google Analytics[20])، تبلغ مدة الإبحار اليومي لدى الشباب 4.5 ساعات بين مستخدمي الإنترنات من الأكثر إدمانا على شبكات التواصل الاجتماعي التي يقترب عدد مستخدميها من عدد مستخدمي الشبكة العنكبوتية بصفة عامة بنسبة 96%. غير أن أكثر وسائل الاتصال الإلكتروني استخداما هي شبكات التواصل الاجتماعي من قبل الشباب التونسي ذكورا وإناثا ممثلة في شبكة الفايسبوك بـ 7.300.000 بما يعادل

[18] https://www.digital-discovery.tn/chiffres-reseaux-sociaux-tunisie-2023

[19] Adel Ben Hassine. "Les médias sociaux en Tunisie: Typologie et usages", in *MÂAREF* (Revue internationale académique), n° 23, 12ème Année, Décembre 2017, (En ligne) https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/270/12/23/92753

[20] https://index.woorank.com/en/reviews?countries=TN&technologies=google-analytics

94.9 % من مجموع المستخدمين والمستخدمات، منهم.نّ 56% من الذكور و44% من الإناث و 41% ممن تتراوح أعماهم بين 13 و 24 سنة من الجنسين. تأتي شبكة التواصل الميسّنجر في المرتبة الثانية بـ4.100.000 مستخدم.ة وبنفس التوزيع بين الجنسين، ثم مستخدمو.ات شبكة الواتساب للتبادلات الإلكترونية التي تصل نسبتهم إلى 71.1% ثم تليها رابعا شبكة الأنستاقرام بـ 1.900.000مع نفس التكافؤ بين النساء و الرجال مقابل ارتفاع نسبة الفئة العمرية المستخدمة بين 13 و24 سنة إلى 47% من مجموع المستخدمين.ات لهذه الشبكة الاجتماعية. أما شبكة لينكدإنْ المهنية، فتستقطب 1.000.000 (12.5%) مستخدم بـ61% للرجال و39% للنساء حيث يعكس تراجع تمثيل النساء مكانتهن من الفئة النشيطة في المجال المهني وفي الإقبال على سوق الشغل إلى جانب أن أكثر من 4 على 10 من مستخدمي.ات هذه الشبكة (41٪) هم.نّ من الشباب البالغ من العمر بين 25 و34 سنة وهي مرحلة الاندماج في الحياة المهنية والحركية الشغلية. وأخيرا فإن شبكة تويتر لا تستقطب سوى 8.8% من مجموع مستخدمي.ات شبكات التواصل الاجتماعي في تونس وهي نسبة ضعيفة مقارنة بسياقات إقليمية ودولية مغايرة.

إذا كان التوزيع بين الجنسين على وسائل التواصل الاجتماعي الأكثر استخداما مثل الفايسبوك والمسنجر والأنستقرام قريبا من التطابق بين الجنسين مع تفوّق طفيف لفائدة الرجال، فإن أغلب الإحصائيات المتوفرة تشير إلى أن النساء يقضيْن أوقات أطول في الإبحار على أغلب هذه الشبكات مقارنة بالرجال[21] إلى جانب ما يلفت الانتباه إلى الخاصية الشبابية لأغلب المستخدمين لهذه الشبكات بما يجعلهم محالين ومحالات على مرجعيات تنشيئية إلكترونية تمارس تأثيرها الحيني عن بعد. ففي خضم مراحل حساسة من مسار بناء الهوية بأبعادها الفردية والجندرية لدى الفئات الشبابية الأكثر ارتباطا

[21] République Tunisienne, Instance Nationale des Télécommunications, Observatoire de l'INT, *Enquête sur l'Utilisation d'Internet et des Réseaux Sociaux en Tunisie, 2021*, (En ligne), http://www.intt.tn/upload/files/Rapport%20Enqu%C3%AAte%20.pdf

بشبكات التواصل الاجتماعي، أصبحت التنشئة الاتصالية ذات مرجعيات مجتمعية وكونية على حساب المرجعيات التقليدية للتنشئة سواء كانت أولية أو ثانوية والتي كانت في كلا الحالتين مباشرة ومتأثرة بالخصائص المحلية أكثر من الخصائص الخارجية.

ورغم الدور الحيوي لشبكات التواصل الاجتماعي خلال العشريتين الأخيرتين سواء باعتبارها أداة أساسية للحصول على الأخبار وللتواصل والترفيه وبناء الآراء والأذواق أو وسيلة للنشاط والمشاركة المدنية والسياسية في تشكيل المشهد السياسي وتعبئة الرأي العام، فإنها تتضمّن أيضا تحديات لا تخلو من انحرافات ومخاطر ممثلة في المعلومات المزيفة والمضللة وانتهاك المجالات الخصوصية، وخاصة في اختراقها بظواهر العنف بمختلف أشكاله وأنواعه والتي يمثل العنف الجندري المسلط على النساء أحد مميزاتها الأكثر خطورة في غياب السياسات العمومية الواضحة والقوانين الرادعة.

- **فضاء آخر للعنف الجندري**

كما تبيّن هذه الإحصائيات أن الاختلاف بين النساء والرجال في اقتحام شبكات التواصل الاجتماعي داخل المجتمع التونسي يقلّ بدوره بين الفئات الشبابية "في عالم أصبحت فيه تكنولوجيا المعلومات والاتصالات حقائق يومية لا مفرّ منها"[22]، وهو ما يفتح طريقا شبه متساو بين الجنسين في الاندماج الرقمي واستخدام التكنولوجيات الاتصالية بطريقة تعزز المشاركة النسائية وتؤكد حضورها الفاعل رغم التحديات التي تواجه جمهور النساء وتلاحقهن بالتمييز والعنف منتقلة من الفضاء المباشر إل الفضاء الرقمي بفعل تواصل آليات التنشئة الاجتماعية التمييزية واقتحامها لنفس الفضاء. فترابط الأجيال الشابة بالعالم الرقمي في المجتمع التونسي ما فتئ يتطور بنسق متسارع وينبئ بتغيرات اتصالية عميقة سوف يكون معها الفضاء الرقمي هو الأكثر استقطابا للرهانات السياسية والاقتصادية والثقافية وبالتالي الأكثر استقطابا للصراع الدائر بين استراتيجيات

[22] Patricia VENDRAMIN, « TIC et genre : Regards multiples », in *Open Edition Journals*, Tic & Société, vol.5, n°1/2011.

الهيمنة والتمييز وبين مطالب التحرر والمساواة لدى الحركات الاجتماعية بما فيها "النسوية السيبرنية"[23] التي أصبحت تتجه نحو هذا الفضاء لممارسة مختلف تعبيراتها التحررية بما تتيحه من فرص الاستقلال عن الهيمنة الذكورية من خلال تطور آليات التحكم التقني المتساوي في الطاقات التحسيسية والتعبوية التي يتوفر عليها هذا الفضاء الشبكي بما قد يمكن من تدارك بعض الفجوات الاجتماعية بين مختلف الأنواع الاجتماعية.

لقد أصبحت الفئات الشابة قادرة منذ مرحلة المراهقة وأحيانا قبلها على إعادة تشكيل هويات فردية يختارونها باستقلالية عن فاعلي التنشئة التقليديين بواسطة الثقافة الاتصالية المتاحة للجميع أو تكاد من خلال سهولة الولوج إلى الواجهات القياسية بما يسمح للمراهقين والمراهقات بإنشاء ملفاتهم من خلال تجميع الصور والنصوص ومقاطع الفيديو المتناثرة على الشبكة العنكبوتية وتدريب وتجهيز أنفسهم.نّ على طقوس عبور جديدة بغاية التسريع في تلبية حاجتهم إلى بناء صور "إيجابية" عن ذواتهم.نّ ونزع الاعتراف الاجتماعي داخل الجماعات الثانوية التي تتشكل بدورها أساسا داخل الفضاء الرقمي[24] أو تتحوّل إليه طوعا وإكراها. غير أن هذه المسارات التنشيئية الموازية في نحت الهويات الفردية عادة ما لا تتم بنفس السهولة التي قد يتصورها الشباب أنفسهم وقد تتعرض إلى العديد من الصدمات والإحباطات حين تكون لدى الفتيات أكثر احتمالا بفعل علاقات الهيمنة بين الجنسين لعل أهمها وأكثرها خطورة تلك المرتبطة بأنواع العنف الجندري وأشكاله والتي لا يمكنهنّ الإفلات منها، فتأثر في مسار التشكل الهووي الجندري معيدة هذه التنشئة الرقمية الموازية إلى مرجعياتها العميقة والكامنة في متون الثقافة الذكورية السائدة. في هذه الحالة المرهصة والمربكة، يتحدد مصير الهوية الجندرية إما

[23] Dorra MAHFOUDH DRAOUI, *Le cyber harcèlement sexuel une nouvelle forme de violence basée sur le genre*, Fondation Friedrich Ebert Stiftung, Tunisie, 2020.

[24] Fluckinger CEDRIC, "Blogs et réseaux sociaux, outils de la construction identitaire adolescente ?", in *Diversité* n°162-2010.

بالنكوص والارتداد إلى إعادة إنتاج الانصياع لصلابة الوقائع المعيشة وتسطح النمطيات الجندرية السائدة أو بمواصلة المقاومة وذلك تبعا لبنية شخصية الضحايا ولنماذج النجمات اللواتي يسعيْن إلى التشبه بهم.نّ من قادة الموضة وعارضات الأزياء وصانعات المحتوى بنشر ملايين الصور ومقاطع الفيديو على مواقع الأنستغرام والتيك توك والسنابشات، وغيرها أو كذلك تبعا لتجربتهنّ مع خصائص محيطهنّ العلائقي بما يتوفر عليه من عناصر الدافعية في هذا الاتجاه أو ذاك.

باستثناء بعض الحالات النفسية المرضية، لا يمثل ممارسو العنف خصوصية اجتماعية غير أن الدراسات الميدانية تشير إلى بعض الملامح الشخصية لأغلب المعتدين على النساء والفتيات مثل الانطواء والتمركز الذاتي والأنانية وفقدان الثقة في النفس، وهم في الغالب يشكون من عدم الاعتراف والخوف من الهجر[25]. كما أن أكثر الرجال والفتيان من ممارسي العنف تجاه أفراد من جنسهم هم أيضا عنيفين مع النساء والفتيات خاصة منهم أولائك الذين لا يقدرون على تعديل سلوكهم مع الجنس الآخر ويتصفون بمحدودية الاندماج داخل مختلف العلاقات النوعية الأولية منها والثانوية. أما ما يمكن استنتاجه من المعطيات الميداني حول ملامح المعتدي، فيمكن تلخيصها في الخصائص التالية:

- الاستفادة من الإفلات من العقاب نظرا لغياب التشريعات القانونية وسهولة التخفي على الشبكات مع صعوبة الوصول إلى المعتدين المختفين عادة وراء هويات مستعارة أو انتحال هويات شخصية وهمية،

- الاستفادة من تسامح الأجهزة الأمنية والقضائية مع أشكال مختلفة من العنف السياسي ضدّ النساء[26] خاصة عندما يكون المعتدي من مناصري السلطة الحاكمةوتكون الضحية من المحسوبات على المعارضة أو من مناصرات الحركات النسوية أو الكويرية.

---

[25] Maryse JASPAR, *Les violence contre les femmes*, Editions La découverte, Collection « Repères », Paris, 2005.

[26] الجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات، الصفحة الرسمية الفايسبوك
https://www.facebook.com/femmesdemocrates

- وقوع الجاني تحت تأثير عزلته في "قمرة القيادة" بتلك المسافة التي تفصله عن معاينة آثار عنفه في الضحايا على غرار الطيارين الذين لا يعاينون آثار قصفهم للأحياء السكنية[27] مما يمنعه من تطوير بعض مشاعر التعاطف مع الضحايا ويزيده إمعانا في مواصلة عنفه دون توقف.

- **استهداف أكثر الفئات النسائية حضورا ونشاطا على الشبكة**

بالرجوع إلى بعض التقارير والدراسات وإلى ما أفصحت عنه المعطيات الميدانية للشهادات والمقابلات، يتبين أن أغلب الضحايا الأكثر تضررا من العنف الرقمي يمثلن الفئات التالية:

- الفتيات الناشطات على مواقع التواصل الاجتماعي: (أنستقرام، تيك توك، فايسبوك، تويتر...) من التلميذات والطالبات من خلال استهداف التعبيرات الجسدية والجمالية وكل من تعرض صورها على الشبكة الرقمية.

- الصديقات الفعليات أو على الشبكة: الصديقات الحميمات سابقا لبعض المعتدين أو صاحبات العلاقات الحميمية الحالية اللواتي يخترن القطيعة معهم ليصبحن موضوع تهديد بالعنف الجسدي والاغتصاب أو تهديد بالمحاصرة والرقابة اللصيقة.

- الناشطات السياسيات والمدنيات[28]: صاحبات الرأي والمواقف السياسية سواء المعارضة للسلطة أو المناصرة لها أو النقابيات أو النسويات اللّاتي يصدرن مواقف على الشبكات الاجتماعية لا تستصيغها سلطات الإشراف وما إن تحرض عليها حتى تصبح هدفا مميزا لكثير من أشكال العنف.

---

[27] Catherine BLAYA, "Les ados dans le cyberespace : Prises de risque et cyber violence", Actes du colloque sur ***les cyber-violences sexistes et sexuelles***, Centre HUBERTINE AUCLERT, Paris, 25 novembre 2014, p. 8.

[28] جمعية أصوات نساء، الصفحة الرسمية الفايسبوك
https://www.facebook.com/aswat.nissa

- الصحفيات اللواتي ينقلن أحداثا أو يعبرن عن تعليقات صحفية[29] قد تُحسب على هذا الطرف أو ذاك سواء تعلق الأمر بفترة الاستقطاب الثنائي التي تشكلت منذ 25 جويلية 2021 أو بما سبقها من استقطابات سياسية وإيديولوجية عرفتها الساحة السياسية والمدنية منذ 2011[30] أمثال المرحومة نجيبة الحمروني، مايا القصوري، وأخيرا منية العرفاوي وأميرة محمد.

- المهاجرات من جنوب الصحراء[31]: التعرض لمحتويات عنصرية أو لتبرير العنصرية ضد المهاجرات من جنوب الصحراء الإفريقية بعد الخطابات العنصرية والتحريضية التي صدرت عن رئيس الجمهورية والإجراءات العنصرية التي اتخذنها الدولة بالتهجير القسري للمهاجرين والمهاجرات غير القانونيين ونقلهم إلى الصحاري على الحدود الجزائرية والليبية في عز الحرّ.

- بعض الفنانات الجريئات: مثل الممثلات والراقصات أمثال مريم الدباغ ونرمين صفر عند ظهورهنّ الإعلامي أو على شبكات التواصل الاجتماعي سواء ببعض المواقف أو الوضعيات التعبيرية التي لا تروق للمعتدين من رواد الشبكة.

فنظرا لتعمّد الشعبوية إلغاء الأجسام الوسيطة وعدم الاعتراف بالوساطة السياسية والمدنية وحتى المؤسسية الرسمية بين "الشعب" والحاكم ممثلا في القائد المنقذ، اتجه مناصروها من المتطوعين إلى وسائل التواصل الاجتماعي كوسائل اتصالية تتيح التعبير المباشر والتفاعل الحيني للجميع ودون كلفة مادية أو بشرية من أجل إعلان الولاء وتشكيل زبونية سياسية جديدة حين لم يجدوا طريقا حزبيا أو مدنيا لاستخدام "النزعات المتعصبة التي ترسخت معها وتيرة الانفعال ونزعة العداء للخصوم السياسيين والناشطين المدنيين

---

[29] النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين، الصفحة الرسمية الفايسبوك.
https://www.facebook.com/snjt.tunisie

[30] شهيرة عبد الله، "خطاب الكراهية السياسية على منصة التواصل الاجتماعي "فيسبوك" في تونس: بلاغة التحريض والاستقطاب، منشورات أكاديميا، التاريخ غير مذكور.

[31] Amnesty International Tunisia, Page officielle Facebook
https://www.facebook.com/AITunisia

وكل مخالفي الرأي"[32] والتي وجدت في الناشطات السياسيات والمدنيات والنسويات خاصة موضوعا نموذجيا جاهزا بنمطيته السائدة للاستضعاف والتعنيف. بذلك تم إفراد هذه الفئة من النساء بعنف جندري يستهدف هوياتهن الأنثوية استنادا إلى نفس الصور النمطية المتداولة في المجتمع وذلك بنشر تدوينات وتعليقات على مواقع التواصل الاجتماعي تستهدف المخالفات في الرأي والموقف بشكل عام والنسويات بشكل خاص[33] تنطلق في أغلبها من التمييز ضد النساء وتبرير استخدام العنف ضدهن بوصفهن نساء متهمات بهويتهن الجندرية الدونية أصلا فلا يحق لهن "التمرد" ضد هيمنة الوصاية الأبوية ولا إبداء الرأي المخالف خاصة إذا ما تعلق الأمر بالإدارة السياسية للشأن العام. كما يحيل الصنف الآخر من مضامين هذا العنف على معجم من الألفاظ المتداولة التي تستهدف الإهانة المعنوية والنفسية وتحطيم الذات الأنثوية بالإقصاء والحط من القيمة الإنسانية من خلال نعوت تقبّح أجساد النساء الضحايا وملامحهن الأنثوية ومظاهرهن الجمالية، إنما تعكس ما ترسب في التمثلات الاجتماعية الذكورية المهيمنة من أحكام مسبقة وصور نمطية تلحق تقييم المرأة بخصائصها الجسدية باعتباره معيارا أساسيا مشتركا يحدد مكانة المرأة ويعطيها قيمتها الاجتماعية[34] على حساب بقية خصائصها الشخصية الذهنية والفكرية التي يتم إقصاؤها لضمان الاستيلاب الروحي والجسدي للنساء وضمان تواصل قبولهن بالانطياع للهيمنة الذكورية وتبريرها.

أنواع العنف الرقمي ضد النساء

على غرار العنف الجندري الممارس ضد النساء في العالم الواقعي المباشر، تتعدّد أنواعه أيضا في الفضاء الرقمي لتشمل مختلف مناحي الحياة الاجتماعية الاقتصادية والسياسية والثقافية والمجالات الخاصة والعمومية حتى تحوّل إلى ظاهرة اجتماعية كلية

---

[32] فتحية السعيدي، **العنف الرقمي-الافتراضي المسلط على الناشطات في المجال العام**، مرجع سابق، ص. 24.

[33] المرجع السابق، نفس الصفحة.

[34] المرجع السابق ، ص ص27-28.

مكتملة العناصر البنيوية والوظيفية في إعادة إنتاج علاقات الهيمنة بين الرجال والنساء حيث لا يمثل فضاؤها الرقمي سوى أحد الواجهات المعبرة عن تناميها وتطورها خلال السنوات الأخيرة. وتشير المعطيات الميدانية إلى أن شبكات التواصل الاجتماعي تزيد من "مخاطر تعرض المستخدمات للعنف السيبرني كلما زادت أعدادهن على الشبكة العنكبوتية"[35] وارتفعت وتيرة ظهورهن في هذا الفضاء المفتوح خاصة لدى الفئات الشابة في توافق مع ما كانت قد توصلت له دراسات سابقة.

العنف الاقتصادي والاجتماعي

كما تبين من خلال المقابلات والشهادات أن استهداف الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للنساء من خلال ما يتم نشره على صفحات التواصل الاجتماعي من تدوينات أو تعليقات تنزع عن النساء حقهنّ في التمتع بنفس الحقوق الدستورية والقانونية المكفولة للرجال مثل الحق في الشغل والتعليم والملكية وتعتبرها منافسة لحقوق الرجال باعتبارهم الأوْلى بها، سواء بطريقة غير مباشرة أو بتعيين بعض الضحايا بالاسم والصفة والانتماء العائلي والمحلّي.يتراوح هذا النوع من العنف بين "اتهام النساء بالسطو على حقوق الرجال والتنمّر على بعضهن" وبين الشتم الأخلاقي والسبّ الجندري والاتّهام "باستخدام أجسادنا من أجل الحصول على الشهادات العليا والتعيينات والترقيات المهنية والرخص الاستثمارية وحتى على بعض المناصب الإدارية والسياسية" كما على بعض الخدمات الصحية والتسهيلات الإدارية مثلما تقول إحدى المستجوبات. واستنادا إلى خلفية تمييزية لا تعترف بالاستحقاق النسائي في اكتساب الكفاءة والتميز أو في التمتع بالحقوق المواطنية بطريقة متساوية، تتم محاكمة النساء على استحقاقهنّ ورفض مساواتهنّ في الحقوق والواجبات. أما مطالبة بعض ناشطات المجتمع المدني بحق المساواة في الميراث، فقد عرف هو الآخر نقاشات حادة تحوّلت إلى عنف اقتصادي واجتماعي تجاه الهوية الجندرية

[35] Dorra, MAHFOUDH DRAOUI, *Le cyber harcèlement sexuel une nouvelle forme de violence basée sur le genre*, Op. Cit.

على شبكات التواصل الاجتماعي لا تجاه الناشطات النسويات فقط بل شملت جميع النساء مثل: "الله لا يحقّلكم حقّ يا زريعة إبليس، تحبوا تخالفوشرع ربّي" أو ما صرحت به إحدى الناشطات من أنها تلقت تعليقات ورسائل تدين المطالبة بالميراث أصلا من نوع "الرجال تشقى وتتعب وأنتم تحبوا تورثوا معاهم، إذا كان رجالكم يورثوا فيه، ألف بركة".

- **العنف السياسي**

يمثل العنف السياسي المسلط على النساء داخل الفضاء الرقمي أكثر أنواع العنف الجندري انتشارا سواء في الحجم والآثار أو في تنوع المعتدين من أغلب الاتجاهات السياسية الإسلامية أو اللبرالية خاصة عندما تكون ماسكة بالسلطة أو مشاركة في الحكم وذلك منذ ما قبل 2011 ثم خلال كل الفترات اللاحقة. فكما تؤكد بعض الشهادات والمقابلات لناشطات في المجال السياسي والمدني، لا يحقّ لهنّ معارضة وصاية الهيمنة السياسة الأبوية ولا مجرّد إبداء الرأي المخالف خاصة إذا ما تعلق الأمر بالإدارة السياسية للشأن العام التي تنحصر لدى أغلب المعتدين في الاختصاص الذكوري. فكان هذا العنف السياسي يراوح بين الاتهامات الأخلاقية بكيل النعوت الجنسية المخلّة بكرامة الضحايا بوصفهنّ متمردات على السلطة الشرعية ومخلاّت بالشرف الوطني الذكوري وبين "القذف والسبّ والشّتم والتهديد والتكفير واستعمال العبارات الخادشة للحياء ولمضامين تمس من السمعة بهدف الشيطنة والتنكيل"[36]، بما يتضمنه هذا العنف من أحكام قيمية تمييزية ذات طبيعة جنسية تؤكد أن "التمثلات ذات العلاقة بالأحكام الأخلاقية هي مقياس محرار مفصلي لتقييم سلوك النساء ومدى احترامهن"[37]. إلى جانب الاتهامات بالفساد السياسي والمالي والعمالة للخارج والتي لم تقتصر على الضحايا أنفسهن بل طالت عائلاتهن وانتماءاتهن الاجتماعية والجيلية ووصلت حدّ "تشويه أصول الأصول وصولا إلى عهد البايات" بالتعاون مع الاستعمار وملاحقة فروع الفروع و"اتهام أحفادنا

[36] فتحية السعيدي، **العنف الرقمي-الافتراضي المسلط على الناشطات في المجال العام**، مرجع سابق، ص.25.
[37] الصادق الحمامي،**العنف ضدالنساءفي الميديا الاجتماعية:الفايسبوك نموذجا**، مرجع سابق،ص.49.

بالاستفادة غير المشروعة وبالفساد". أما أكثر الفئات النسوية عرضة للعنف السياسي على الشبكة العنكبوتية فهنّ الناشطات السياسيات والمدنيات وخاصة النسويات منهنّ[38] مثل بعض عضوات الجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات تبعا لمواقفهنّ السياسية المعارضة وأرائهن المخالفة، غير أن هذا العنف كثيرا ما يكون انتقائيا وممنهجا حين يكون أكثر حدّة تجاه بعض النساء حسب خلفياتهن السياسية والإيديولوجية وخاصة لوزنهن في المشهد السياسي والانتخابي كما يقدّره المعتدون في هذا المجال مثل الحملات الرقمية العنيفة التي تتعرض لها خلال السنوات الأخيرة الناشطة السياسية عبير موسى لا فقط لارتباطها بالحزب الحاكم قبل 2011 بل أساسا لوزنها في سبر الآراء ومنافستها على المراتب الأولى. كذلك الأمر بالنسبة إلى العنف الرقمي على الشبكة الذي تعرضت له بشرى بالحاج حميدة لا لانتمائها السابق إلى حزب نداء تونس بل أساسا لمواقفها النسوية السابقة في الدفاع عن الحق المتساوي في الميراث بين النساء والرجال وقيادتها للجنة الحريات الفردية والمساواة وإشرافها عل تقرير الكوليب[39] التي كانت قد أعدّت قانونا لم يجد المساندة الكافية لعرضه على البرلمان السابق، أو ما تعرضت له شيماء عيسى من حملة رقمية بعد أن تم إيقافها من أجل نشاطها المعارض في جبهة الخلاص الوطني التي تشكلت ضد الإجراءات الاستثنائية التي كان قد اتخذها رئيس الجمهورية في 25 جويلية 2021.

- **العنف الجنسي**

أما أخطر هذه الأنواع الجندرية المسلطة على النساء في الفضاء الرقمي وأكثرها وقعا على الضحايا، فتتمثل في العنف الجنسي من خلال استهداف المستخدمات لمواقع التواصل الاجتماعي قصد الإذلال والانتقام والتشويه بطريقة مقصودة للعديد منهنّ نتيجة لمواقفهن السياسية والفكرية أو لتصفية حسابات شخصية معهن "نتيجة علاقة حميمية أو

---

[38] فتحية السعيدي، **العنف الرقمي-الافتراضي المسلط على الناشطات في المجال العام**، مرجع سابق، ص.40.

[39] **تقرير لجنة الحريات الفردية والمساواة**، (على الشبكة)،
https://colibe.org/wp-content/uploads/2018/06/Rapport-COLIBE.pdf

مهنية سابقة أو حتى لمجرد خلافات عائلية أو اجتماعية" حسب بعض الشهادات. فيتم من خلالها استضعافهنّ وإيذائهنّ من الزاوية الأكثر حساسية في مجتمع لا يتسامح حتى مع الضحايا من النساء حين يتعلق الأمر بالقضايا الأخلاقية. كما ينتشر هذا النوع من العنف بطريقة مجانية "ساعات يهجموا عليك عباد لا تعرفهم لا يعرفوك، تقول إندرا آش عملتهم عملة كبيرة" تصرّح إحدى الضحايا، وذلك تبعا لدوافع معاداة النساء ورفض حقوقهن في التعبير الحرّ واستباحة أجسادهن خاصة منهنّ اللواتي ينشرن بعض الصور الشخصية والفيديوهات ذات المضامين التعبيرية الجسدية أو بعض المواقف والهيئات المظهرية التي قد تبدو للمعتدين خارج الصور النمطية لنموذج المرأة المتعففة والمطواعة: "أنا على تصويرة عادية في عرس، شنّعوني، وساعات على تصويرة في البحر وإلا حتى في قعدة مع أصحابي في قهوة"، صرحت إحدى المبحوثات. أما العنف الناتج عن نرجسية الفحولة تجاه الفتيات اللاتي يرفضن إقامة علاقات حميمية ويجرؤن على مقاومة التحرش الجنسي على شبكات التواصل الاجتماعي، فكان حسب بعض الشهادات أكثر حدة وإيذاء: "كِتقول لا وإلاّ ترفض البلادة، لا يخلّيلك ولا يبقّيلك، يولّي كلام شارع بالرسمي، آنا ما نجمشنعاودو حتى لصاحباتي". تتنوع تبعا لذلك أشكال هذا العنف من التلصصوالجوسسة على الضحايا والسطو الاختراقي لصفحاتهن على مواقع التواصل الاجتماعي مرورا بـ"إرسال النصوص والصور والفيديوهات الفاضحة قصد الإغواء والتحرش" إلى التشهير ونشر الإشاعات الأخلاقية الكاذبة وانتهاء بانتحال صفات وهويات مخادعة بهدف التحايل على الضحايا والفوز بعلاقات جنسية عابرة أو الاحتيال المالي على كل من تقع في الفخّ الإلكتروني كما حصل مع إحدى الضحايا بعد مدة من الصداقة الحميمية كانت قد بدأت على الفايسبوك. وهي أشكال متجددة من الرقابة المجتمعية العنيفة والمفروضة على أجساد النساء باعتبارهنّ ملكا مشاعا للمتعة، والتي تتسلل إلى الفضاء الرقمي مع استثناء ما يمثله "مصطلح الحريم" المحمّل بالشّرف الباطرياركي والانتساب الذكوري حين يشمل ذوات قربى الدّم أو النسب أصولا وفروعا من الدرجة الأولى والثانية وحتى الثالثة في بعض الأوساط المحافظة.

- **العنف الثقافي الرمزي**

يشير العنف الرمزي عامة إلى أشكال غير مرئية من العنف لكنها تستخدم رموزا ثقافية ولغوية تمييزية لتعزيز السيطرة على فئات اجتماعية بعينها أو التحكم في مجموعة من الأفراد بناء على تبرير متغيرات التمايز والتراتبيات السائدة بين الفئات الاجتماعية المهيمنة والمهيمن عليها مثلما هو الأمر مع النساء بواسطة الوصم والتمييز وتوزيعالمشروعيات الداعمة لتقسيم الأدوار والوظائف الاجتماعية[40]. يتم ذلك في مختلف الحقول التعليمية والمهنية والسياسية والثقافية ومنها الحقل الرقمي الذي يعرف بدوره تمايزات جندرية عديدة في السياق التونسي. وهو الفضاء الذي يعكس متغيرات عديدة للعنف الرمزي تجاه النساء من خلال استخدام الرموز الثقافية اللغوية والنمطيات الجندرية للتحكم في سلوكهنّ وتبرير التصورات النمطية السائدة حول الجنسين من أجل ممارسة الضغط الاجتماعي والثقافي وفرض توقعات تقييدية على النساء بناء على جنسهنّ مما يؤدي إلى مأسسة التطبيع مع التمييز الجندري وتبرير الهيمنة على أفكارهنّ وأجسادهنّ مثل "التعليقات المهينة تجاه صور بعض النساء في قاعات الرياضة والتعليقات التمجيدية لنفس الصور حين تكون لأجساد الرجال" كما تعبّر إحدى الشهادات. وباستخدام الموروث الثقافي التمييزي ضد النساء من عادات وتقاليد وأحكام دينية وبنيات لغوية وأمثال شعبية وغيرها من الرموز في التدوينات والتعليقات حول الأحداث والصور التي يكون موضوعها المرأة، عادة ما يظهر العنف الجندري مثل ما تم التعليق به على صورة إحدى النساء مع ابنتها على شاطئ البحر (كبْ التنجرة على فمّها، تطلع القحبة لأمها) أو تعليقا على أحد المواقف السياسية لناشطة معروفة (ما قدّتهاش الرجال الصناديد، خلي يا الزغرادات العفّاطة هههه). فتتم بذلك شرعنة التمييز الجندري بطرائق غير مرئية لكنها تخلّف كثيرا من الآثار المعنوية قد تكون أكثر خطورة لا في الضحايا فقط بل في غيرهنّ من الشاهدات على هذا العنف بإعادة إنتاج أنواع وأشكال أخرى من العنف الرمزي من

[40] Pierre, BOURDIEU, (1980), *Le sens pratique*, Paris, Édition de Minuit, pp.187-188.

داخل أرضية ثقافية مؤثثة بكل أنواع التمييز الجندري[41] وأشكال الهيمنة الذكورية وتمثلات الوصاية الأبوية.

تشتغل أشكال العنف الرمزي ضد النساء على شبكات التواصل الاجتماعي بعدة آليات تمييزية مثل التنمّر والاستهزاء والسخرية من عديد المُستخدمات اللاتي يمارسن حقهنّ بمحاولة إثبات وجودهنّ وانتزاع اعتراف بهوياتهنّ الفردية أو الأنثوية أو تقديرا لذواتهنّ تعويضا عن انعدام الفرص المتساوية في الأفضية العمومية المادية التي كثيرا ما تقصيهنّ بأشكال مختلفة من العنف. ومن خلال تفحص بعض من صفحات الضحايا تبيّن أن أكثر هذه الآليات الرمزية انتشارا في قمع الحضور النسائي أو النسوي على الشبكة، يتمثل في ممارسة التخجيل تجاه النساء من خلال استدعاء ما تختزله النمطيات السائدة حول طاقاتهنّ (ناقصات عقل ودين، ما قدتهاش الرجال خلّي النساء) وأدوارهن في الإمتاع الإنجاب والرعاية (برّا إتلها براجلك وصغارك، عندو الحق يصُوحب عليك) ومكانتهنّ الاجتماعية (إطّير تحطّ..شنوّه قيمتك؟ مالك إلاّ مرا). كما يلجأ ممارسو التخجيل إلى ردّ أغلب المواقف أو الآراء المخالفة للمُستخدمات إلى ما يحيل على دونية المرأة وعدم أحقيتها في التعبير المتساوي باسم الأنوثة والرقّة تارة (عيب عليك، ما يُخرجش عليك... إنت جنس لطيف)، وباسم عدم الأهلية في التمثيل العمومي وعدم التخصص النسوي في تصريف الشأن العام تارة أخرى (اتقلبتْ الدنيا: المرا تنوب والراجل محجوب)، إلى جانب التخجيل استنادا إلى تمثلات الشيخوخة الأنثوية التي تمارس عنفا جيليا في الأفضية المادية[42] وكثيرا ما تنتقل إلى الفضاء الرقمي بدعوة من يعتبرونهم متقدمات في السن إلى الانسحاب وإسقاط حق المشاركة عنهم.نّ (الشيب والعيب، ما تحشمش على روحك وأنت في العمر هذا: برّة أعمل عمرة واغسل ذنوبك خيرلك، وشوف تسلّكها وإلاّ لا).

---

[41] ألفة يوسف، سندس قربوج، **العنف الرقمي ضد النساء في تونس**، مرجع سابق، ص.51.

[42] Dorra MAHFOUDH DRAOUI, *Le cyber harcèlement sexuel une nouvelle forme de violence basée sur le genre*, Op. Cit.

أشكال العنف الرقمي ضد النساء

يتخذ كل من هذه الأنواع من العنف الرقمي المسلط على النساء أشكالًا مختلفة مثلما هو الحال مع أشكاله المباشرة، بل تسمح التقنيات الاتصالية الرقمية للمعتدين بتنويعها وتضخيمها وتوسيع نطاقها بشكل يضمن تواصلها ومن ثمة ديمومة آثارها في الضحايا بطريقة فضائحية وذلك من خلال قابليتها للاستنساخ الآلي والتحيين المستمر والتناقل اللانهائي بين المستخدمين لنفس الشبكة التواصلية مما قد يتيح لمعتدين آخرين مُفترضين إمكانية استخدامها ضد نفس الضحايا سواء بدوافع قصدية نكاية في بعضهنّ لأسباب سياسية أو اجتماعية أو بدوافع اعتباطية مرتبطة بمعاداة النساء بصفة عامة وترصد أي ضحية للإمعان في مزيد إذلالها والتشهير بها. وانطلاقا من بعض الدراسات وتقارير الجمعيات المدنية الحقوقية والنسوية وما تضمنته الشهادات والمقابلات، يمكن رصد الأشكال التالية التي يتخذها أي نوع من أنواع العنف السابقة سواء بالتعليقات على تدوينات أو صور سابقة أو مُبدّلة لاحق أو بنشر تدوينات خاصة قصد الإيذاء :

- **العنف اللفظي**

الشتم والقذف واللعن: يمثل كل التعبيرات الجارحة والمهينة مثل الشتم بالأوصاف القبيحة التي تحط من الكرامة الإنسانية والقذف والتشويه بالاتهامات المجانية كـ"العهر والفساد" من خلال تعبيرات مهينة للشرف أو تتعمد الوصم (يا بايرة، شوف آشكون يلمّك) أو لعن الأصول والفروع (شتم الوالدين[43] ولعن عورات الأمهات) قصد الحط من القيمة الإنسانية والاجتماعية للضحية، إلى جانب التشبيه المهين ببعض الحيوانات للدلالة على القبح (قرْدة) والغباء (بهيمة) والخبث (ثعلب) والوسخ والنجاسة (خنزيرة) والوصم العنصري (وصيفة كالغراب) وغيرها من الأوصاف المهينة التي لا يتوانى المعتدون في كليلها لضحاياهم.

---

[43] ألفة يوسف، سندس قربوج، **العنف الرقمي ضد النساء في تونس**، مرجع سابق، ص.18.

- تحقير الهوية الأنثوية: يتضمن التذكير بالوصم الأنثوي الدوني (مالك إلا مرا، ناقصة عقل ودين[44]، زرّيعة إبليس) وغيرها من استهداف الخصائص الأنثوية بالتخجيل مثلما وقع بطريقة نموذجية مع لاعبة التنس الدولية أنس جابر التي تتعرض لعنف متواصل بخلفيات دينية محافظة ونزعة معادية للنساء الناجحات (كان غطيت أفخاذك خيرلك، كان العرا والقرا[45])، أو كذلك من خلال استهجان مظاهر التحرر الأنثوي لبعض الضحايا من الرقابة الأبوية (عاهرة ماعندكش أشكون يحكم فيك)، وكأن المرأة لدى هذا الصنف من المعتدين متهمة بالخطيئة الأولى على الهوية الأنثوية ما لم تكن موضوع إرهاص ذكوري.

- الإهانة الجندرية والعنصرية[46]: باستخدام نفس القاموس اللفظي العنيف (وجه الراجل، وجوه اللوح، حتى تلقى آشكونيتلفّتلك يا عرّة) أو مع إضافة عنف مزدوج الإهانة العنصرية والأنثوية تجاه المهاجرات من جنوب الصحراء الإفريقية خلال أزمة التحريض ضد الأجانب التي انطلقت صيف 2023 (ملاّ همّ ها الوصفان... يمشيوويُولدو كالجراد. آش لزّهم على الصغار كي هوما موش ناوين يستوطنو في البلاد) دون معرفة بعض الخصوصيات الثقافة الإفريقية جنوب الصحراء في ممارسة العلاقات الجنسية والإنجابية الحرة.

- التكفير والإخراج من الملّة[46]: يكون الشتم والقذف والدعاء على الضحايا أيضا بخلفيات تكفيرية رفضا لمشاركتهن المتساوية مع الرجال ولمجرد منافستهنّ الفضاء العمومي بمواقف مخالفة لتمثلات المعتدين أو ناقدة للأفكار السائدة (الله يهلكك يا كافرة، أنا متأكد من أنك من الملحدين، أنت ملحدة وصهيونية وماسونية) في دعوات صريحة للتحريض ونشر الكراهية مما يشكل تهديدا واضحا لحياة هؤلاء الضحايا. كما تتعرض بعض الفتيات

---

[44] المرجع السابق، نفس الصفحة.

[45] المرجع السابق، ص. 19.

[46] الجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات، الصفحة الرسمية الفايسبوك، https://www.facebook.com/femmesdemocrates

[46] ألفة يوسف، سندس قربوج، **العنف الرقمي ضد النساء في تونس**، مرجع سابق، ص19 .

على مواقع الأنستقرام أو التيك توك إلى نفس هذا الشكل من العنف التكفيري لمجرد نشر صور أو مواقف راقصة أو ترفيهية أو احتفالية لا يستصيغها بعض المترصدين من معادي الجمال الأنثوي (أنت جاهلة بالدين وحُكمك القتل الفوري وستلعنك الملائكة إلى يوم الدين).

- **التهديد والابتزاز والتحرش:**

- التهديد والترويع: ويتضمن هذا الشكل تهديدات مباشرة بالانتقام اغتصابا وقتلا أو بالتحريض على التعنيف والتصفية وادعاء معرفة عناوين إقامتهن وشغلهن والأفضية التي يترددن عليها من أجل ترهيب الضحايا وإقصائهن من الولوج إلى المجال العمومي أو حتى المجال الإفتراضي، كانت قد وصلت في بعض الحالات المعاينة في دراسة سابقة إلى حدّ المطالبة بتهجيرهن خارج البلاد ومغادرتهن للفضاء الرقمي بل ومغادرة الحياة نهائيا (يا ربّ هزها ورتّحنا منها)[47] تحت التهديد والوعيد.

- الابتزاز المالي أو الجنسي: ويصدران عادة عن بعض معارف الضحية السابقين من أصدقاء وزملاء وجيران الذين يستغلون صورا أو رسائل أو فيديوهات كانت قد جمعتهم بها أو تمت فبركتها بواسطة تقنيات الفوتوشوب من أجل مقايضة الضحية وتهديدها بالفضح أو إرسالها إلى أفراد عائلتها مقابل طلب المال أو المعاشرة الجنسية أو فرض العودة لصداقة حميمية بعد إنهائها بسبب سوء المعاملة أو التعنيف أو غيرها.

- التحرش الجنسي[48]: يتمثل في الضغط على الضحية من أجل طلب الممارسة الجنسية معها باستخدام عدة وسائل رقمية مثل الرسائل النصية المغرية والصور الفاضحة لوضعيات جنسية أو لأعضاء تناسلية ذكرية أو مقاطع فيديوهات بورنوفرافية بالإمعان في الهرسلة ومحاصرتها على صفحتها الخاصة. كما قد يلجأ بعض المتحرشين إلى التغرير بالضحية أو مواعدتها الكاذبة بالارتباط الجدّي واستغلال تشبث بعض الفتيات

[47] المرجع السابق، ص. 18.

[48] الجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات، الصفحة الرسمية الفايسبوك، https://www.facebook.com/femmesdemocrates

بالزواج كغاية قصوى في حياتهن، مع تعمدهم انتحال صفات مدنية خالية من موانع الزواج القانوني، إلى جانب استغلال بعض الوضعيات الهشة للضحايا أو صورهم الجريئة والمنشورة ثم إغرائهن بالهدايا والأموال قصد استدراجهن إلى العمل الجنسي بمقابل (بقداش الليلة؟ وقتاش تبات معايا وخوذ إلي تحبّ...)[49].

- **الانتحال والقرصنة**

- انتحال الهويات: هي عملية تقمص لهويات بعض الضحايا ونشر مضامين لا أخلاقية بأسمائهنّ أو نشر صور أصلية بعد تغيير ملامحها وتبديل سياقاتها على مواقع التواصل الاجتماعي أو إضافة عناصر يستهجنها المخيال الجماعي (وضعيات فاضحة، إضافة قوارير خمر، وضع صور بلباس سياحي أو رياضي داخل المسجد)[50]، وذلك بهدف التشويه والإساءة إلى السمعة. كما رصدت بعض الدراسات الميدانية كذلك عمليات انتحال لهويات بعض الضحايا بعد الاستيلاء على معطياتهم الشخصية (أرقام بطاقات التعريف، أرقام الحسابات والبطاقات البنكية، عناوين الإقامة والعمل والدراسة، الحالة المدنية) ومحاولة استعمالها في جرائم قرصنة إلكترونية.

- القرصنة والتلصص: يتعمد بعض المعتدون كذلك عمليات أخرى مثل قرصنة صفحات التواصل الاجتماعي ونشر المعطيات الشخصية الخاصة بالضحايا دون إذنهن أو استدراج صديقاتهنّ قصد التلصص والجوسسة والنفاذ إلى معطيات المستخدمات بهدف استغلالها في الابتزاز والتحرش أو في مجرد الإساءة المجانية للبعض من صاحبات المواقف الجريئة أو التحررية والتلذذ بالتلاعب بحساباتهن بدوافع معاداة النساء ورفض مشاركتهن المتساوية للفضاء الرقمي.

---

[49] ألفة يوسف، سندس قربوج، **العنف الرقمي ضد النساء في تونس**، مرجع سابق، ص26.

[50] المرجع السابق، ص22.

انتهاك الحياة الخاصة

- فضح الحياة الخاصة للعموم: وهو شكل آخر ناتج عن بعض الأشكال السابقة للتلصص والجوسسة ممثلا في تعمّد نشر صور وفيديوهات وتدوينات على شبكات التواصل الاجتماعي قد تكون حقيقية أو مُحوّرة لكنها تكشف عن الأسرار الخاصة[51] مثل عرض علاقاتهنّ الحميمية السابقة وماضيهنّ الحميمي أو لحالاتهنّ المدنية (كانت مع صاحبي... توّ ولاّت شريفة بنت الفاضل، مطلقة مرّتين... برّه شوفأعلاش، هذيكا كانت في الحبس آش مازال فيها ما يصلح). ومن أشهر هذه الانتهاكات للحياة الخاصة التي توسع نطاقها على الشبكة ما تعرضت له إحدى القاضيات سنة 2022 بعد أن تم إعفاؤها واتهامها على الملإ بالزنا من قبل رئيس الجمهورية، فسارع بعض المعتدين الذين يتوفرون على وثائق سرية، يُرجح أنهم أمنيين، إلى نشر محاضر عدلية وقضائية تتعرض لحياتها الخاصة بالتفصيل الاسمي في انتهاك صارخ لمبدأ السر المهني والمحافظة على سرية التحقيق وأسرار المتقاضين. لكن أكثر هذا الشكل انتشارا يتمثل في انتقام المعتدين من صديقاتهن أو خطيباتهن وحتى طليقاتهن لمجرد إنهاء العلاقة معهم بنشر مضامين حقيقية أو مفبركة (صور، رسائل وحوارات شخصية...) قصد إيذائهن أو تقويض علاقتهن اللاحقة سواء كانت واقعية أو مفترضة، استجابة لعقد النرجسية الفحولية التي لا تعترف بحق الشريكة في إعادة بناء حياتها الخاصة العاطفية والجنسية بعد الانفصال.

- نقل العنف المباشر إلى الفضاء الرقمي: يصدر هذا الشكل بصفة عامة عن المعتدين الذين لم يكتفوا بتعنيف ضحاياهم في الحياة الواقعية المباشرة متمسكين بمواصلة الانتقام منهنّ من خلال إعادة نشر أشكال عنف سابق على مواقع التواصل الاجتماعي، مثل أحد الفيديوهات الذي تم رصده ويصور تعنيف إحدى الضحايا من قبل "صديقها" السابق[52]

---

[51] فتحية السعيدي، **العنف الرقمي-الافتراضي المسلط على الناشطات في المجال العام**، مرجع سابق، ص. 29.

[52] ألفة يوسف، سندس قربوج، **العنف الرقمي ضد النساء في تونس**، مرجع سابق، ص. 28.

أو نشر محتويات لصراعات لفظية أو مادية أو حتى قضائية سابقة عادة ما تكون مرفقة بتعليقات و"وثائق" تحيل على التشهير والتشفي والانتقام.

آثار العنف الرقمي في الضحايا بين المقاومة وإعادة الإنتاج

على عكس ما يمكن تصوره من الاستهانة بالعنف الرقمي، فإن آثاره عادة ما تكون وخيمة على المستويات النفسية والعلائقية لضحاياه خاصة من النساء اللواتي يعانيْن أصلا من عنف جندري يلاحقهن في الأفضية الخاصة كما في الحياة العامة بوتيرة ما فتئت تتصاعد منذ أكثر من عشرية من التحولات السياسية والمجتمعية المتسارعة، ويقتحم مختلف مجالات الحياة الاجتماعية لعل أقلها اعترافا من قبل السياسات العمومية هو العنف الرقمي في تناسق مطرد مع تزايد الحضور الشبابي على الشبكة العنكبوتية. وتشير بعض التقارير والدراسات النادرة حول الموضوع في تونس إلى أن العنف ضد النساء لم يعد يقتصر على الأفضية التقليدية الخاصة والعامة، بل يشمل أيضا الأفضية الرقمية التي تتواجد فيها الفتيات بطريقة متساوية أو شبه متساوية مع الرجال إذ تمثل عديد الفئات النسائية من فتيات المدارس الثانوية والكليات والناشطات السياسيات والمدنيات والصحفيات وصاحبات الصفحات الناشطة على مواقع التواصل الاجتماعي أمثلة نموذجية للعنف الإلكتروني الذي يتعرضن له يوميا من خلال هجمات متعددة الأنواع والأشكال على مختلف شبكات الفيسبوك والأنستقرام والتيك توك. ووفق دراسة استطلاعية حول العنف ضد المرأة على شبكات التواصل الاجتماعي وخاصة على الفيسبوك[53] أنجزها مركز الأبحاث والدراسات والتوثيق والإعلام حول المرأة (كريديف)، فإن النساء يمثلن 89% من مجموع المستهدفين والمستهدفات بالعنف الرقمي في تونس وإن 49% من مرتكبي هذه الجرائم هم من الشباب نظرا لحجم استخدامهم.نّ لشبكات التواصل الاجتماعي مقارنة بالفئات العمرية التي تجاوزت مرحلة الشباب، كما

[53] الصادق الحمامي، **العنف ضدالنساء في الميديا الاجتماعية: الفايسبوك نموذجا**، مرجع سابق، ص12.

أظهرت نفس الدراسة أن 51% على الأقل من المستجوبات كنّ قد تعرضن للعنف اللفظي و24% منهن كنّ موضوع تحرش جنسي إلى جانب 19% ممن تعرضن للشتم والتنمّر. غير أن دراسات أخرى أكدت في المقابل أن عددا كبيرا من ضحايا العنف على شبكات التواصل الاجتماعي "يكتمن الأمر لأسباب عديدة أهمها الخوف من ردود المحيط (أسرة وأصدقاء) إلى جانب ما يلاحظ من استهانة بالعنف الرقمي من قبل السياسات العمومية مقارنة مع أنواع أخرى، يثبت أن الظاهرة لا تلقى الجدية الكاملة"[54] من قبل السياسات العمومية للدولة ولم يتم إفرادها إلى حد اليوم بقانون خاص يكمل القانون عدد 58 لسنة 2017 الخاص بالتصدي للعنف الممارس ضد النساء والأطفال الذي لم يشمل ظاهرة العنف الرقمي.

فإذا كان العنف المباشر يفترض علاقة واقعية بين المعتدي والضحية وتواجدا فيزيائيا متزامنا داخل نفس الفضاء المورفولوجي، فإن العنف الرقمي يمكن أن يسلط على أي ضحية يختارها الجاني بطريقة مقصودة أو اعتباطية لمجرد وجودها المُلفت على الشبكة التواصلية حتى لو لم يكن يعرفها أو لم يسبق له أن التقى بها أبدا، كما يمكن للجناة ملاحقة ضحاياهم على نفس الشبكة ممن قد ربطتهم بهن علاقات سابقة دون اعتبار للمسافات الفيزيائية الفاصلة بينهم.نّ، وذلك دون عناء أو كلفة مادية أو زمنية قد تفترضها أنواع أخرى من العنف الفيزيائي المباشر كما حصل مع بعض الحالات المرصودة.

أما من حيث النتائج، فإن الحالة النفسية للضحايا تكون مصابة بالخوف الدائم والتوتر النفسي وعدم التركيز الذهني بما يصل إلى 78% من اللواتي صرحن بتعرضهن للعنف الرقمي فقط على الفايسبوك[55]. إلى جانب ما تم رصده من أعراض أخرى تجعل من آثاره النفسية الذهنية والاجتماعية مجتمعة في نفس الضحية بخصائصه الانتشارية المتواصلة على الصفحات بمجرد التقاسم أو بالتعليقات وحتى إن كان بعضها متضامنا، فإنه يظل يذكر الضحية بآلامها ويجعلها موضوعا لإثارة الشفقة والتحسر: "كل وين ننسى

[54] ألفة يوسف، سندس قربوج، **العنف الرقمي ضد النساء في تونس**، مرجع سابق، ص. 12.
[55] الصادق الحمامي، **العنف ضد النساء في الميديا الاجتماعية: الفايسبوك نموذجا**، مرجع سابق، ص.23.

الحكاية تعاود ترجع تقابلني بتعليقات تقلني برشه". وهو ما تؤكده بعض المختصات النفسيات من أن العنف الجندري الرقمي يهدد الصحة النفسية الجسمية للضحايا بما يخلفه من "اضطرابات ما بعد الصدمة من آلام جسمية نفسية (psychosomatiques) تتمظهر في اضطراب السلوك الغذائي وفقدان الحاجة للنوم والاكتئاب والقلق النفسي"[56]. يحصل ذلك بالموازاة عادة مع الآثار بعيدة المدى مثل فقدان الثقة بالنفس وبالآخرين من جنس المعتدين والعزوف عن إقامة علاقات صداقة حميمية جديدة نتيجة الإحباط الشديد والخذلان تجاه عنف الشريك أو الشعور بالذنب تجاه الذات (autoculpabilisation) :"بالطبيعة نادمة على خاطر أنا الغالطة من اللّول" ثم بعقدة الدونية لدى البعض تجاه بعض ما عرضوه من صور ووضعيات على الشبكة وتم استغلالها في الانتهاك: "المرا ما تلقاش حقها في تونس، وزايد تعرض روحها للمشاكل"، أو كذلك الشعور بالغبن نتيجة العجز عن ملاحقة الجناة لدى البعض الآخر: "إلي يغيظك أنك ما تلقى حتى حقّ وصاحب العملة ما نجمّشنوصلّو لا بالقانون ولا بغيرو" .

تؤدي مختلف هذه الأحاسيس المتناقضة والتي قد تختلف من ضحية لأخرى كما قد تجتمع في نفس الضحية الواحدة إلى نتائج على شخصياتهن حين تتحول ببعضهنّ إلى العدوانية المفرطة والغضب السريع أو إلى الانسحاب المؤقت أو المستمر لمدة طويلة من شبكات التواصل الاجتماعي بنوع من الإقصاء الذاتي أو الاضطرار إلى التحاشي والتخفي وراء هويات مزيفة هروبا من تواصل استهدافهن ومن الوصم الذي يلتصق بهنّ بين "الأصدقاء" على الشبكة التواصلية. كما قد تضطرّ بعض المُستخدمات إلى الاحتماء من التحرش والمضايقات الجندرية وغيرها من أشكال العنف الرقمي بإضافة "حرم فلان" لهوياتهنّ على شبكات التواصل الاجتماعي في إعادة إنتاج نموذجية لظاهرة التبعية الأنثوية والمتمثلة في إضافة لقب الزوج للقب العائلي الأصلي في المجال الرسمي والإداري، فتكون عند الكثير من النساء المتزوجات طلبا للحماية الذكورية من مجتمع

---

[56] ألفة يوسف، سندس ڤربوج، **العنف الرقمي ضد النساء في تونس**، مرجع سابق، ص. 38.

الذكور وإشهارا للوضعية النموذجية للمرأة المثالية "المحصنة" بالتبعية الزّواجية حسب النمطية الجندرية المهيمنة. في نفس الإطار من الإستراتجيات الحمائية، تمت معاينة وضعيات تلجأ خلالها بعض المُستخدمات للشبكة التواصلية الرقمية إلى قبول الهيمنة الإلكترونية بتقاسم كلمات عبورهنّ مع الصديق الحميم أو الخطيب أو مع الزوج ظنّا أنهنّ في مأمن من الانتهاكات والمضايقات الرقمية تحت رقابة الوصاية الذكورية الحامية: "عندو الـ mot de passe متاعي، بصراحة هو يعرف بلادة العباد أكثر مني، وزِيد يقدّروه على خاطر ينجم يرد عليهم بنفس لغة البلادة متاعهم".

كما صرحت بعض الضحايا بأنهن كنّ قد تعرضن لعنف سابق سواء من جناة آخرين أو من نفس الجاني المقرّب منهنّ وأنهن تسامحن معه مما يعني أن التسامح مع المعتدي يمثل أحد الأسباب الرئيسة للعود في ممارسة العنف الرقمي على غرار نفس الآليات في إعادة إنتاج العنف الجندري في الحياة الواقعية المباشرة مع كثير من التجارب التي تطبّع خلالها الضحية مع العنف الزوجي بالتسامح وقبول الأمر الواقع حتى وقوع ما لم يكن في حسبانها ويتحوّل العنف إلى تقتيل على الهوية الأنثوية[57]. فالمعطيات المجمعة من بعض الشهادات لأقرباء القتيلات كانت أكدت أن القاتل قد كان متعوّدا على تعنيف ضحيته وأنها طلبت الحماية العائلية عدة مرات وحتى الحماية القضائية كما حصل مع القتيلات رفقة الشارني ووفاء السبعي وفاطمة المكوّر وغيرهن كثيرات[58].

وبالمقابل، تمت معاينة بعض الحالات التي تكون فيها النساء مطبّعات مع العنف الرقمي العابر بمختلف أشكال التحرش والمضايقات وذلك بنوع من التعايش كما في العالم الواقعي المباشر: "إليبتبُولد، نبلوكّيه ونتعدّى، استانسنا بيهم الأشكال هذي. أحسن حاجة تتجاهلهم على خاطر كل وين تردّ عليهم يزيدويكبشو" تصرح إحدى المبحوثات تفاديا للاستدراج والتمكّن من إحكام القبض على الضحية المفترضة. فقد تزايد العنف الجندري

---

[57] الاتحاد الوطني للمرأة التونسية،
https://www.unft.org.tn/wp-content/uploads/2023/08/i7sa2iyette-iti7ad-video.mp4

[58] موقع الصحيفة الإلكترونية "الكتيبة":
https://alqatiba.com/2023/08/17/جرائم_قتل-النساء-في-تونس/

في حجمه وانتشاره إلى درجة أصبح معها من غير الممكن للنساء والفتيات ولوج الشبكات التواصلية دون أن يكنّ موضوعا لأحد أنواعه ولأحد أشكاله أو لبعضها مجتمعة تجاه نفس الضحية، وقد تكون من قبل نفس الجاني أو من عديد الجناة في نفس الوقت تعبيرا عن عقلية مشتركة لاستضعاف للنساء والهيمنة عليهن بالرقابة أينما كنّ، وذلك بدوافع مختلفة لكنها تشترك في بعدها التمييزي الرافض للمساواة الجندرية في الحقوق والواجبات.

أما حالات العنف الرقمي التي تقدمت بعدها الضحايا بشكاوى إلى الوحدات المختصة كما تم رصدها، فلم تجد أي منها طريقا لتتبع المشتكى بهم لا أمنيا أو لا قضائيا بسبب عدم اختصاص الوحدات المختصة في الجرائم الإلكترونية وغياب القانون المؤطر لهذه الجرائم غير ما تضمنه المرسوم عدد 54 لسنة 2022[59] من بعض الفصول المائعة، والذي تمت صياغته خصيصا لتتبع منتقدي المسئولين السياسيين على حساب التصدي لظاهرة العنف الرقمي التي تعاني منها النساء بما يقارب 80%[60].

باستقصاء الحالات والشهادات المجمعة، يمكن أن نستنتج أن الاختيار بين هذه الإستراتيجيات يظل متوقفا على أربع متغيرات أساسية:

- نوعية العنف وأشكاله سواء كانت عابرة واعتباطية أو ممنهجة ومتواصلة ونوعية آثاره العائلية والمهنية وحسب طبيعة الجاني إن كان مقربا أو بعيدا وحسب أهدافه من ممارسة هذا العنف.
- شخصية الضحية وحساسيتها للعنف بصفة عامة وفئتها العمرية وتجاربها السابقة مع العنف الجندري وطبيعة علاقتها بالثقافة الرقمية.
- نوعية المساندة والإحاطة العائلية الأولية أو الثانوية أو المؤسسية التي قد تتوفر لها ومضامين ردود الأفعال من قبل بقية "الأصدقاء" على الشبكة.

---

[59] **المرسوم عدد 54 لسنة 2022، المؤرخ في 13 سبتمبر** 2022، يتعلق بمكافحة الجرائم المتصلة بأنظمة المعلومات والاتصال، https://legislation -securite.tn/en/law/105348

[60] فتحية السعيدي، السعيدي، **العنف الرقمي – الافتراضي المسلط على الناشطات في المجال العام**، مرجع سابق، ص. 32.

- مدى توقع الضحية لتواصل نفس العنف ومدى انتشاره في غياب المقاومة القضائية وانتشار الشعور بالإفلات من العقاب من قبل الجناة سواء كانوا معروفين أو متخفّين.

خاتمة

لئن فقد العنف الكثير من مشروعيته السياسية والاجتماعية والثقافية، فإن اختلاف أنواعه وأشكاله التي تميز مختلف السياقات بفعل الاختلافات الاجتماعية والتاريخية ارتبطت بتنامي الحركات اليمينية والعنصرية وتشابه التوسطات الإعلامية المعولمة مما يجعل من التقاطع بين العنف الجندري والعنف الرقمي ظاهرة معولمة بدورها لكنها تعرف في المجتمع التونسي جملة من الخصائص التي أفصحت هذه الدراسة عن بعض معالمها الأساسية. ومن أهم النتائج الميدانية التي يمكن تأكيدها أن العنف الرقمي المسلط على النساء لا يقل انتشارا وخطورة عن بقية أنواع العنف الجندري في الأفضية الفيزيائية المباشرة كما يعرف تحويلا لأهم أشكاله إلى الشبكة العنكبوتية مع ما يخلّفه من آثار متعددة الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية ومتنوعة الأشكال، قد تتجاوز أشكالا أخرى باتت معروفة وقد تستمر لدى بعض الضحايا لفترات أطول من آثار العنف المباشر. وهي بذلك تساهم في إعادة إنتاج آليات الهيمنة الذكورية والوصاية الأبوية من خلال تشكيل الهويات الجندرية حسب النمطيات السائدة في توزيع الأدوار والتراتبيات بين النساء والرجال تبعا للوظائف التنشيئية للثقافة الاتصالية لدى الفئات الشبابية المعنية أكثر من غيرها بمخلفات العنف الرقمي على المدى القريب والبعيد.

أما أسبابه فمتعددة ولا تختلف عن غيرها في انتشار العنف الجندري السائد في المجتمع تبعا للتمييز الجندري والهيمنة الذكورية مع ما يمثله الشعور بالإفلات من العقاب في غياب القوانين الردعية من أسباب إضافية نتيجة إمكانيات تخفي الجناة وتراجع الثقافة الرقمية الحمائية لدى الضحايا وخوفهن من بطش المعتدين عند التتبع الأمني والقضائي. لذلك فحجم الظاهرة يقتضي اهتماما أكاديميا أكثر عمقا وتدخلا مدنيا أوسع نطاقا من أجل تلمس إستراتجيات تدخلية تحسّس بالظاهرة وتلفت الرأي العام بمكوناته المدنية والسياسية

إلى خطورتها في منظور تغيير السياسات العمومية تجاه العنف الجندري بصفة عامة والعنف الرقمي خصيصا بالتعامل معه بالجدية المطلوبة تبعا لتأثيراته النفسية والاجتماعية والاقتصادية ذات الكلفة العالية على الأفراد والدولة والمجتمع. من خلال تطوير السياسات الوقائية والحمائية وتوعية الجمهور بمخاطر العنف الرقمي وتشجيع السلوك الإلكتروني الآمن والمسئول.

البيبليوغرافيا

الأمم المتحدة، مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، **دراسة شاملة عن الجريمة السبرانية**، فيفري 2013.

الأمم المتحدة، مجلس حقوق الإنسان، **تقرير المقررة الخاصة المعنية بالعنف ضد المرأة، أسبابه وعواقبه على العنف ضد النساء والفتيات على الإنترنت من منظور حقوق الإنسان**، (على الشيكة) **تقرير لجنة الحريات الفردية والمساواة**، (على الشبكة)،

الحمامي (الصادق)،**العنف ضدالنساء في الميديا الاجتماعية:الفايسبوك نموذجا**، تونس، منشورات الكريديف، 2020.

السعيدي (فتحية) ، **العنف الرقمي- الافتراضي المسلط على الناشطات في المجال العام**، تونس، منشورات جمعية أصوات نساء، ، أفريل، 2023.

المرسوم عدد 54لسنة 2022، المؤرخ في 13 سبتمبر 2022، يتعلق بمكافحة الجرائم المتصلة بأنظمة المعلومات والاتصال.

يوسف (ألفة)، سندس قربوج، **العنف الرقمي ضد النساء في تونس**، تونس، منشورات الكريديف، 2021.

Ben Hassine (Adel.), "Les médias sociaux en Tunisie: Typologie et usages", in *MÂAREF* (Revue internationale académique), n° 23, 12ème Année, Décembre 2017.

BOURDIEU (Pierre), La domination masculine,Seuil, Paris, 1998.

BOURDIEU (Pierre), Le sens pratique. Minuit, Paris, 1980.

BLAYA (Catherine), "Les ados dans le cyberespace : Prises de risque et cyber violence", Actes du colloque sur ***les cyber-violences sexistes et sexuelles***, Centre HUBERTINE AUCLERT, Paris, 25 novembre 2014.

HARE (Isabelle) & Aurélie OLIVESI, "Analyser les cyber violences au prisme du genre", *Questions de communication* [Online], 40 | 2021, (Online since 01 June 2022), connexion on 24 August 2023. CEDRIC (Fluckinger), "Blogs et réseaux sociaux, outils de la construction identitaire adolescente ?", in *Diversité* n°162-2010.

CREDIF, Les représentations sociales des violences faites aux femmes chez les hommes, jeunes et adultes, Etude de terrain, Tunis, 2018.

Déclaration sur l'élimination de la violence à l'égard des femmes, O.N.U, 1993, Article 2, (En ligne)

DUNN (Suzie), "*Is it Actually Violence? Framing Technology-Facilitated Abuse as Violence*", (En ligne),

Guibal (Francis), "Violence, discussion, dialogue. La responsabilité politique du philosophe selon É. Weil", in *Archives de Philosophie*, 2011/2 (Tome 74), pp305-317, (En ligne), JASPAR (Maryse), *Les violence contre les femmes*, Editions La découverte, Collection « Repères », Paris, 2005.

MAHFOUDH DRAOUI (Dorra), *Le cyber harcèlement sexuel une nouvelle forme de violence basée sur le genre*, Fondation Friedrich Ebert Stiftung, Tunisie, 2020**.**

Marques-Pereira (Berengère), "Le genre : outil d'analyse sociologique. Quels apports scientifiques et militants?" in CVFE Publications, Décembre 2017, (En ligne)

République Tunisienne, Instance Nationale des Télécommunications, Observatoire de l'INT, *Enquête sur l'Utilisation d'Internet et des Réseaux Sociaux en Tunisie, 2021*, (En ligne)

SIBONY (Daniel), "Peur de la violence et violence de la peur", in Collectif, ***Enfance de la violence, Violences de l'enfance***, Coordonné par Marie-Thérèse Colpin, Editions L'Harmattan, Paris, 2000.

TYROD (Yves), Stephan BOURCET, Les *adolescents violents, Clinique et prévention*, Paris, Denoël, 2000.

VENDRAMIN (Patricia), « TIC et genre : Regards multiples », in *Open Edition Journals*, Tic & Société, vol.5, n°1/2011.